

دراسة قياسية للآثار التنموية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1980-2020

An econometric study of the development effects of foreign direct investment in Algeria during the period 1980-2020

مختار مراحي، جامعة سوسة (تونس)

mokhtarmerahi83@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2023 / 01 / 30 تاريخ القبول: 2024 / 01 / 12 تاريخ النشر: 2024 / 01 / 20

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى 2020، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS باعتبارها الأنسب لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدلات التضخم، معدلات البطالة، واردات السلع والخدمات، صادرات السلع والخدمات في الجزائر، ليتم التطرق بعدها إلى الاختبارات التشخيصية لمعرفة جودة النموذج المقترح. توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان أثره إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وتفاوتت آثاره بين الإيجابية والسلبية على بقية المتغيرات، حيث كان تأثيره سلبى على معدلات البطالة والتضخم وإيجابي على واردات وصادرات السلع والخدمات.

الكلمات مفتاحية: الاستثمار؛ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ التنمية الاقتصادية؛ الجزائر DOLS.

Abstract:

The study aimed to find out the extent of the impact of foreign direct investment on economic development in Algeria during the period from 1980 to 2020, and to achieve the objective of the study, the method of dynamic least squares DOLS was relied upon as the most suitable for measuring the impact of foreign direct investment on per capita GDP, Inflation rates, unemployment rates, imports of goods and services, exports of goods and services in Algeria, after which the diagnostic tests are addressed to determine the quality of the proposed model.

The study concluded that foreign direct investment had a positive impact on per capita GDP in Algeria, and its effects varied between positive and negative on the rest of the variables, as its impact was negative on unemployment and inflation rates and positive on imports and exports of goods and services.

Keywords: investment, foreign direct investment, economic development, Algeria, Dols.

١. مقدمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية جديدة نسبياً عرفت تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة، حيث أصبح بمثابة الأداة الرئيسية للحركة الدولية لرأس المال وعنصر أساسي في العولمة والاقتصاد العالمي، وأحد أهم ركائز التنمية لبلدان العالم وخاصة النامية التي تعتبره موضوع مهم بالنسبة لها.

فالاستثمار الأجنبي المباشر اليوم أصبح نقطة انطلاق مهمة لتعزيز التنمية الاقتصادية، حيث هناك إجماع على أهمية هذا النوع من الاستثمارات في النشاط الاقتصادي نتيجة للنجاح الذي حققته بعض الدول في عدة مجالات من جراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها كدول جنوب شرق آسيا مثل سنغافورة، وبالتالي فإن الحصول على إحصاءات دقيقة عن تدفقات الاستثمار الأجنبي التي تلي المعايير الدولية أداة تمكن صانعي السياسات من التقييم السليم لمدى تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة خاصة وأن هذه الإحصاءات تعد من المؤشرات المهمة لتنافسية الاقتصاد وقدرته على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى ضوء ما تقدم ذكره يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1980-2020؟

فرضية الدراسة: هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التنمية الاقتصادية المتمثلة في (نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، معدلات التضخم، معدلات البطالة، صادرات السلع والخدمات، واردات السلع والخدمات) كما أن تأثيره عليها إيجابي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020؟
الهدف من الدراسة: تهدف الدراسة إلى محاولة إجراء دراسة قياسية بإعداد نموذج قياسي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية المتمثلة في (نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدلات التضخم، معدلات البطالة، صادرات السلع والخدمات، واردات السلع والخدمات) في الجزائر خلال الفترة المدروسة 1980-2020، إضافة إلى طرح مقترحات وإعطاء توصيات لجذب أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بخلق بيئة استثمارية محفزة للمستثمرين الأجانب لتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، إضافة إلى وضع حلول تسمح للجزائر بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها وتوجيهه نحو القطاعات التي تكون فيها مؤشرات التنمية الاقتصادية في وضع جيد.

منهج الدراسة: في سبيل التأكد من مدى صحة فرضية الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف متغيرات الدراسة (الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية الاقتصادية) في قالبها النظري، كذا اعتماد المنهج القياسي والاستقرائي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية لاستقراء المعطيات الإحصائية، من أجل قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1980-2020.

محاوير الدراسة:

أولاً: التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية.

ثانياً: الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 1980-2020.

أولاً: التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية

1. الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) شكل من أشكال التمويل الأجنبي، فلطالما كان موضوع دراسات عديدة أجرتها هيئات دولية ووكالات متخصصة أعطته تعاريف مختلفة، وسنقوم باستعراض تعاريف بعض هذه الهيئات كونها معتمدة في معظم الدراسات والأبحاث، إضافة إلى تعريف بعض الباحثين الاقتصاديين.

1.1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

- تعريف صندوق النقد الدولي (FMI) للاستثمار الأجنبي المباشر هو "ذلك النوع من الاستثمارات الدولية التي تهدف لحصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتكون هذه المصلحة طويلة الأجل بين الدولة المضيفة والمستثمر المباشر، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة الشركة (المؤسسة)" (مرابط، وآخرون، 2020 صفحة 382).
- كما عرفته "منظمة التعاون الاقتصادي (OCDE)" الاستثمار الأجنبي المباشر "كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي تتمتع بالشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، وهي عبارة عن مستثمر أجنبي إذا كانت لديه مؤسسة للاستثمار الأجنبي ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي" (طوير، وآخرون، 2020 صفحة 128).
- حسب "Gregory Mankiw" الاستثمار الأجنبي المباشر هو "عندما يقوم في بلد ما يتوقع المستثمرين الحصول على عوائد استثماراتهم، كما يمثل طريقة تؤدي إلى نمو الدول على الرغم من أن جزءا من هذه الفوائد المتحققة من هذه التدفقات الاستثمارية سوف تعود إلى المالكين الأجانب، وقد لا يؤدي إلى زيادة مخزون الاقتصاد من رأس المال، وعلى العموم يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر طريقة حديثة نسبيا تستخدمها الدول الفقيرة لتعلم التقنيات الجديدة والمتطورة الرائجة استعمالها في الدول" (Mankiw, 2007 p. 561)

2.1 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر تكمن في الدور الذي يمارسه على النمو والتنمية في الدولة المضيفة، فكفاءة النظام الاقتصادي لأي دولة تقاس بمدى قدرتها على جذب الإستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات فضلا عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة، حيث يعتبر هذا النوع من الاستثمارات من المصادر الهامة للتمويل في الدول المضيفة، نظرا لما يتمتع به من مزايا مقارنة بوسائل التمويل الخارجي مثل القروض، الإعانات والمنح إذ أنها لا يولد أقساط أو فوائد كما له دو بارزا في تحقيق التنمية الاقتصادية (طالبي صفحة 315)، فهو ليس مصدر تمويلي فقط بل تحصل من خلاله الدول النامية على التقنية الحديثة، المهارات التنظيمية، الإدارية والتكنولوجية (طوير، وآخرون، 2020 صفحة 128)، كما يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية ونمو الناتج، إضافة إلى أنه يساعد على عمليات التكيف الهيكلي وذلك لدخوله في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير أو التي تحل محل الواردات، فهو بذلك يعمل على دعم موازين مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية (طوير، وآخرون، 2020 صفحة 128).

2. التنمية الاقتصادية

إن التنمية من أهم الأهداف التي تسعى أي حكومة لتجسيدها على أرض الواقع وهذا لأهميتها البالغة التي تنعكس على تطور الاقتصاد، وقد تعددت مفاهيم التنمية وأهدافها وهذا على حسب طبيعة كل دولة

1.2 تعريف التنمية الاقتصادية

- حسب "بدران أحمد جابر": التنمية الاقتصادية هي "مجموعة من السياسات والإجراءات والتدابير المقصودة والموجهة من أجل تغيير هيكل الاقتصاد القومي، بهدف تحقيق زيادة سريعة ومستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تعود ثمار هذه التنمية على الغالبية العظمى من الأفراد" (بدران، 2014 صفحة 15).

- كما عرفها "راغب الخطيب" على أنها "عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفرادهم، من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد" (راغب الخطيب ، 2017 صفحة 8).

2.2 علاقة التنمية بالنمو الاقتصادي إن النمو والتنمية يعدان مفهومين متقاربين ورغم ذلك يمكن التمييز بينهما، حيث أن النمو الاقتصادي يعني المزيد من الناتج، بينما تعني التنمية زيادة الناتج وتنويعه مع إحداث تغيرات هيكلية وفنية يمر بها الإنتاج، والنمو يحدث عن طريق مزيد من المدخلات التي تؤدي إلى مزيد من الناتج أو إدخال تحسينات على الغاية الإنتاجية، بينما التنمية الاقتصادية تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج، وبالتالي فالتنمية أوسع مضمونا من النمو، إذ يمكن وصفها على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية، وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى كذلك لتنوع مصادر الدخل فيه (بهوري، 2019 صفحة 409)، وبالرغم من التقارب بين مصطلحي النمو والتنمية إلا أن الاقتصاديين يميزون بينهما في عدة جوانب منها: (ضعيف، 2014/2015 الصفحات 14-15).

ثانيا: الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1980-2020.

1. تقديم الاطار المنهجي للدراسة القياسية

1.1 تصميم الدراسة القياسية: تتركز هذه الدراسة على قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر، وفترة الدراسة المقدرة بـ 41 سنة أي الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2020 لاعتبار توفر المعطيات والبيانات خلال هذه الفترة، حيث تم اختيار متغيرات الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة والنظريات الاقتصادية.

2.1 وصف متغيرات الدراسة: تم استخدام بيانات سنوية لسلسلة زمنية خلال الفترة 1980-2020، وبناء على ما تم التطرق إليه من خلال النظريات الاقتصادية وكذا الدراسات السابقة للموضوع فقد انحصرت تلك المتغيرات في ما يلي:

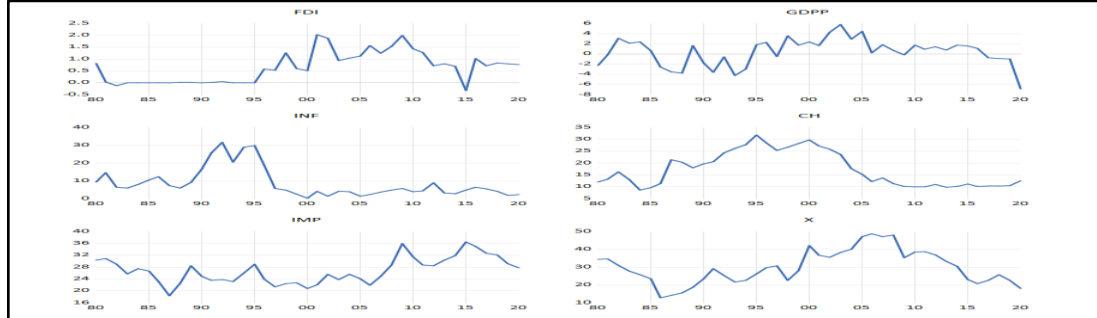
جدول 1: معلومات على البيانات المستخدمة في عملية التقدير:

رمز المتغير	اسم المتغير	نوع المتغير	المصدر
	الاستثمار الأجنبي المباشر	تابع	قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicator 2021
	نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	مستقل	
	معدلات التضخم	مستقل	
	معدلات البطالة	مستقل	
	واردات السلع والخدمات	مستقل	
	صادرات السلع والخدمات	مستقل	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الدراسة

2. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية والبرامج والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة القياسية
- 1.2 الرسم البياني للسلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة تتكون كل السلاسل المدروسة من 41 مشاهدة ممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2020 ، وبلاستعانة ببرنامج Eviews 12 تم تمثيل بيانات السلاسل المدروسة في الشكل 1.

الشكل 1: يمثل المنحنيات البيانية للسلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة في الجزائر خلال الفترة 1980-2020



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

إن الملاحظات البيانية السابقة لا يمكن أن تعطينا جواب واضح حول ما إذا كانت السلاسل محل الدراسة مستقرة أم لا ، لذلك نستعين بالاختبارات الإحصائية المعدة لذلك.

- 2.2 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة إن تحليل السلاسل الزمنية له أهمية كبيرة لما يقدمه من معلومات حول العناصر الأساسية التي تتميز بها ظاهرة ما عبر الزمن. فمن خلال المتابعة للتطور العام للسلاسل الزمنية يمكننا بصورة جيدة من التنبؤ بكيفية تطورها مستقبلا، كما يساعدنا في تحديد مختلف العوامل المؤثرة فيها. لذلك جاءت النماذج الاقتصادية القياسية من أجل دراسة السلاسل الزمنية والتنبؤ بالمتغيرات والعوامل التي تؤثر عليها في مختلف المجالات الاقتصادية كما أن نتائج اختبارات ADF معروضة في الجدول الموالي:

الجدول 2: نتائج اختبارات ADF على السلاسل المدروسة.

Algeria					
النموذج (1)/(4)		النموذج (2)/(5)		النموذج (3)/(6)	
-1.7456	-2.5174	-3.3026	t-Statistic	FDI	
0.0767	0.1190	0.0804	Prob		
-2.8160	-2.7945	-1.1906	t-Statistic	GDPP	
0.0060	0.0681	0.8982	Prob		
-0.4358	-1.8583	-4.2271	t-Statistic	CH	
0.5192	0.3467	0.0112	Prob		
-1.3980	-1.8199	-2.1930	t-Statistic	INF	
0.1483	0.3658	0.4804	Prob		
-0.4830	-2.3434	-2.9045	t-Statistic	IMP	
0.5003	0.1640	0.1719	Prob		
-0.9245	-1.4571	-1.3720	t-Statistic	X	
0.3100	0.5447	0.8540	Prob		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12 والملحق 1

تبين نتائج اختبار جذر الوحدة لـ ADF المعروضة في الجدول 2 قبول فرض العدم لكل المتغيرات عند مستوى معنوية قدره 5%، حيث أن قيمة مستوى معنوية اختبار ADF كانت أكبر من القيمة الحرجة 0.05، وبالتالي نقبل الفرض القائل بوجود جذر وحدة في بيانات السلسلة الزمنية لهذه المتغيرات ونعتبرها غير مستقرة عند المستوى (بالاعتماد على مخطط الاستراتيجية المبسطة لاختبارات الجذر الواحدوي) منه لإرجاعها مستقرة نقوم بإجراء فروقات من الدرجة الأولى باستعمال طريقة مصفاة الفوارق الأولية أي:

3.2 اختبار ADF للسلاسل المدروسة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى:

بعد معالجة السلاسل الأصلية بطريقة الفروقات من الدرجة الأولى تبين أن سلاسل الفروق الأولى مستقرة لتوفرها على شرط الاستقرار وهو أن تكون القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها في النماذج الثلاثة لاختبارات ديكي-فولور الموسعة ($Prob < 0,05$). ومنه نستنتج أن كل السلاسل المدرجة في هذا النموذج هي مستقرة عند الفرق الأول (I)1، وهذا ما يوضحه الجدول 3 الذي يبين نتائج اختبار ديكي فولر بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى:

الجدول 3 : نتائج اختبار ADF على السلاسل المدروسة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى

Algeria				
النموذج (4)/(1)	النموذج (5)/(2)	النموذج (6)/(3)		
-8.5035	-6.8516	-6.7766	t-Statistic	DFDI
0.0000	0.0000	0.0000	Prob	
-7.7459	-7.6548	-5.7890	t-Statistic	DGDPP
0.0000	0.0000	0.0001	Prob	
-4.9987	-4.9323	-4.9318	t-Statistic	DCH
0.0000	0.0002	0.0000	Prob	
-5.8267	-5.7714	-5.6827	t-Statistic	DINF
0.0000	0.0000	0.0002	Prob	
-5.7081	-5.6355	-5.5897	t-Statistic	DIMP
0.0000	0.0000	0.0002	Prob	
-5.6467	-5.6104	-4.8464	t-Statistic	DX
0.0000	0.0000	0.0019	Prob	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12 والملحق 2

3. تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر

في حالة دراستنا سنقوم بإجراء اختبار Johansen للتأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة وبالتالي وجود علاقة في المدى الطويل. والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار المبني على اختبار الأثر Trace of the Stochastic Matrix، واختبار أعظمي الميزة Maximum Eigenvalue Stochastic Matrix، نكتفي هنا بعرض نتائج اختبار الأثر Trace of the Stochastic Matrix (لتحصلنا على نفس النتيجة من الاختبارين) كما يلي:

الجدول 4: نتائج اختبار الأثر Trace of the Stochastic Matrix وفقا لجوهانسن.

Hypothèse Null	إحصائية λ Trace المحسوبة	القيمة المجدولة	Prob
	101.6237	95.75366	0.0185
	61.40042	69.81889	0.1949
	39.04953	47.85613	0.2583
	22.70562	29.79707	0.2608
	11.58821	15.49471	0.1778
	3.00746	3.841465	0.0830

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12 والملحق 3

حيث يركز هذا الاختبار على أساس الفرضية المتعلقة بعدد علاقات التكامل المتزامن (i).

فمن خلال الجدول 4 أعلاه نلاحظ أن إحصائية λ Trace المحسوبة (101.6237) أكبر من القيمة المجدولة (95.75366) عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل وجود على الأقل علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة.

$$\begin{cases} H_0: r = 1 \\ H_1: r > 1 \end{cases} \quad \text{ومن ثم نقوم باختبار الفرضية}$$

فنجد أن القيمة λ Trace المحسوبة (61.40042) أقل من القيمة المجدولة (69.81889)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض وجود أكثر من علاقة واحدة للتكامل المتزامن بين المتغيرات المدروسة. وهكذا باختبارنا لجميع الفرضيات نستنتج وبالأستعانة بالبرنامج Eviews 12 أنه توجد علاقة تكامل متزامن محتملة بين المتغيرات المدروسة.

4. تقدير نماذج المدى الطويل لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر

بعد التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين كل متغيرات الدراسة تم تقدير معادلة الأجل الطويل وفق طريقة المربعات الصغرى الديناميكية، لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية الاقتصادية المقترحة.

1.4 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة 1980-2020:

نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر نعرضها كما يلي (أنظر الملحق 4).

$$GDPP_t = -13.9399$$

	الثابت					
t-statistic	-13.9399	2.8825	-0.2215	0.2942	0.2342	0.2316
Prob	(0.0012)	(0.0041)	(0.0003)	(0.0001)	(0.0105)	(0.0009)

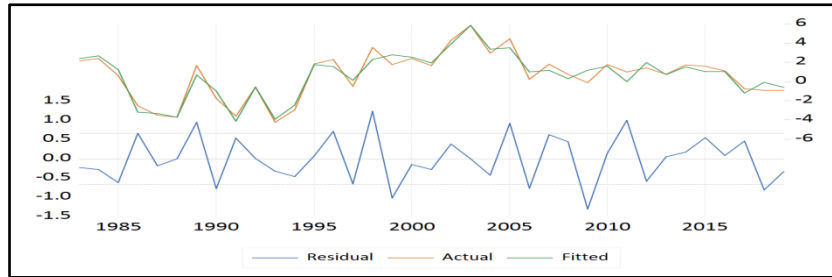
1.1.4 التقييم الإحصائي للنموذج:

إحصائياتنا لاحظ الدلالة الإحصائية لكل معلمات المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج عند مستوى معنوي 5%، وكذا الدلالة الإحصائية للحد الثابت عن مستوى معنوية 5%.

كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.9345$ ، أي أن 93.45% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تفسرها المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج.

وهو ما يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة. ولمزيد من الدقة في النتائج يمكننا مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل 2: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لدالة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يلاحظ من الشكل 2 تقارب القيم المقدرة مع القيم الحقيقية مما يشير إلى جودة النموذج المقدر ويمكن الاعتماد عليه في تحليل وتفسير النتائج.

2.1.4 التقييم الاقتصادي للنموذج:

يتضح وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي قدرها 2.8825% مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، وهذا يدل على وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (كتمثيل للنمو الاقتصادي) في الجزائر بنسبة قدرها 2.8825%.

2.4 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1980-2020:

نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات التضخم في الجزائر نعرضها كما يلي (أنظر الملحق 4).

$$INF_t = -55.40$$

	الثابت					
t-statistic	-55.4022	-10.5145	-4.1456	1.2921	0.8454	0.9341
Prob	(0.0012)	(0.0006)	(0.0001)	(0.0000)	(0.0252)	(0.0001)

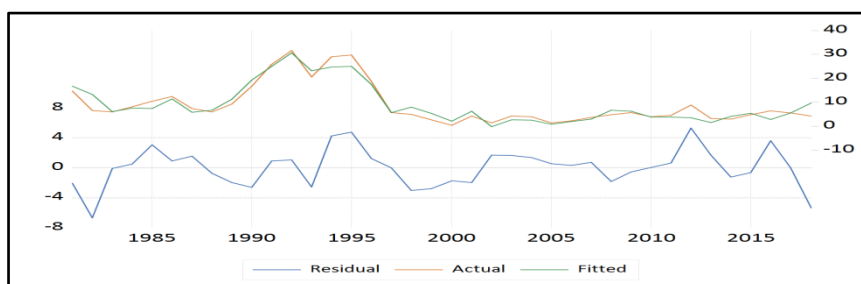
1.2.4 التقييم الإحصائي للنموذج:

إحصائياً نلاحظ الدلالة الإحصائية لكل معلمات المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج عند مستوى معنوي 5%، وكذا الدلالة الإحصائية للحد الثابت عن مستوى معنوي 5%.

كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.9091$ ، أي أن 90.91% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تفسرها المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج.

وهو ما يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة. ولمزيد من الدقة في النتائج يمكننا مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل 3: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لدالة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات التضخم.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يلاحظ من الشكل 3 تقارب القيم المقدرة مع القيم الحقيقية مما يشير إلى جودة النموذج المقدر ويمكن الاعتماد عليه في تحليل وتفسير النتائج.

2.2.4 التقييم الاقتصادي للنموذج:

يتضح وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات التضخم في الجزائر، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بمقدار 1% يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم بمقدار 10.5145% مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. وبالتالي هناك أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات التضخم في الجزائر بنسبة قدرها 10.5145%، وهذا ما توافق مع النظرية الاقتصادية.

3.4 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2020:

نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الجزائر نعرضها كما يلي (أنظر الملحق 4).

$$CH_t = 43.678$$

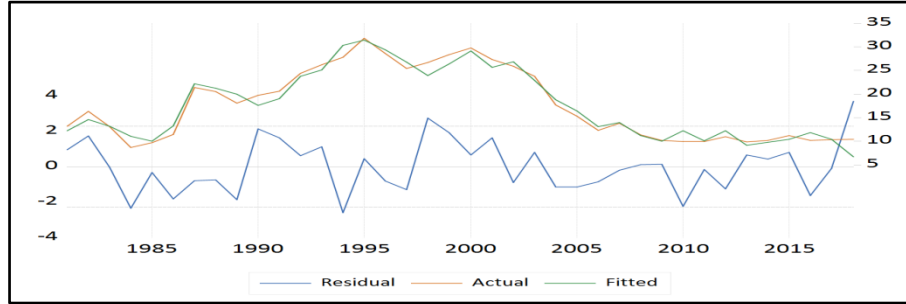
	الثابت					
t-statistic	43.6786	-7.9727	2.4382	0.6979	-0.7725	-0.6046
Prob	(0.0000)	(0.0003)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0001)

1.3.4 التقييم الإحصائي للنموذج:

إحصائياً نلاحظ الدلالة الإحصائية لكل معلمات المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج عند مستوى معنوي 5%، وكذا الدلالة الإحصائية للحد الثابت عن مستوى معنوية 5%. كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.9610$ ، أي أن 96.10% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تفسرها المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج.

وهو ما يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تميل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة. ولمزيد من الدقة في النتائج يمكننا مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل 4: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لدالة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يلاحظ من الشكل 4 تقارب القيم المقدرة مع القيم الحقيقية مما يشير إلى جودة النموذج المقدر ويمكن الاعتماد عليه في تحليل وتفسير النتائج.

2.3.4. التقييم الاقتصادي للنموذج:

يتضح وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بمقدار 1% يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة بمقدار 0.9727% مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. وبالتالي هناك أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الجزائر بنسبة قدرها 0.9727%، وهو ما يؤكد منطوق النظرية الاقتصادية.

4.4. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات السلع والخدمات في الجزائر للفترة 1980-2020:

نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات السلع والخدمات في الجزائر نعرضها كما يلي: (أنظر الملحق 4).

$$IMP_t = 51.181$$

	الثابت					
t-statistic	51.1819	12.3291	2.5854	0.7602	-1.0347	-0.7536
Prob	(0.0000)	(0.0007)	(0.0532)	(0.0184)	(0.0004)	(0.0008)

1.4.4 التقييم الإحصائي للنموذج:

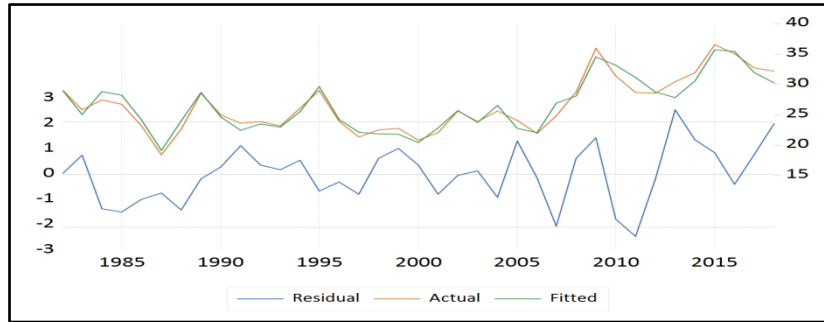
إحصائياً نلاحظ الدلالة الإحصائية لكل معلمات المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج عند مستوى معنوي 5%، وكذا الدلالة الإحصائية للحد الثابت عن مستوى معنوية 5%.

كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.9355$ ، أي أن 93.55% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تفسرها المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج.

وهو ما يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تميل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة بين المتغير

التابع والمتغيرات المفسرة. ولمزيد من الدقة في النتائج يمكننا مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل 5: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لدالة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يلاحظ من الشكل 5 تقارب القيم المقدرة مع القيم الحقيقية مما يشير إلى جودة النموذج المقدر ويمكن الاعتماد عليه في تحليل وتفسير النتائج.

2.4.4 التقييم الاقتصادي للنموذج:

يتضح وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وواردات السلع والخدمات في الجزائر، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة نسبة واردات السلع والخدمات إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار 12.3291% مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. وبالتالي هناك أثر إيجابي لهذه الاستثمارات على واردات السلع والخدمات في الجزائر بنسبة قدرها 12.3291%.

5.4 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات السلع والخدمات في الجزائر للفترة 1980-2020:

نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات السلع والخدمات في الجزائر نعرضها كما يلي: (أنظر الملحق 4).

$$X_t = 56.4522$$

	الثابت					
t-statistic	56.4522	15.4696	3.9265	1.1249	1.2660	-0.9944
Prob	(0.0001)	(0.0000)	(0.0003)	(0.0001)	(0.0000)	(0.0045)

1.5.4 التقييم الإحصائي للنموذج:

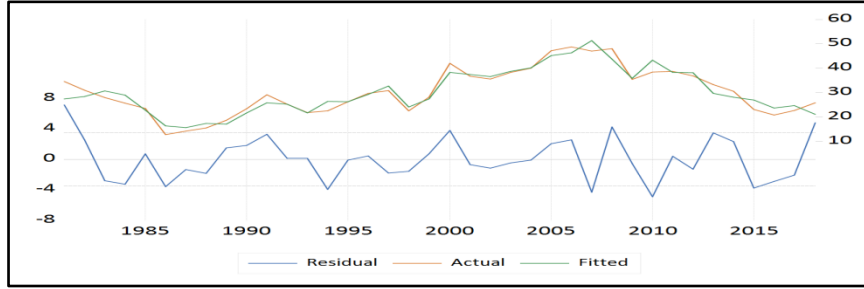
إحصائياً نلاحظ الدلالة الإحصائية لكل معلمات المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج عند مستوى معنوي 5%، وكذا الدلالة الإحصائية للحد الثابت عن مستوى معنوي 5%.

كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.9122$ ، أي أن 91.22% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تفسرها المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج.

وهو ما يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تميل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة بين المتغير

التابع والمتغيرات المفسرة. ولمزيد من الدقة في النتائج يمكننا مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل 6: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لدالة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات السلع والخدمات.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يلاحظ من الشكل 6 تقارب القيم المقدرة مع القيم الحقيقية مما يشير إلى جودة النموذج المقدر ويمكن الاعتماد عليه في تحليل وتفسير النتائج.

2.5.4 التقييم الاقتصادي للنموذج:

نلاحظ وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة نسبة صادرات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي بمقدار 15.4696% مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. وبالتالي هناك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر.

5. اختبارات صلاحية النموذج والنتائج المتوصل إليها

1.5 الارتباط الذاتي للبواقي:

يمكن توضيح فيما إذا كان هناك ارتباط ذاتي بين البواقي من خلال اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test الذي يمكن توضيح نتائجه كما يلي:

الجدول 5: اختبار الارتباط الذاتي بين بواقي نموذج تصحيح الخطأ المقيد.

	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث	النموذج الرابع	النموذج الخامس
F-Statistic	3.531188	2.466166	0.228155	2.717743	0.014547
Prob	(0.0896)	(0.1186)	(0.6394)	(0.1193)	(0.9055)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

-النموذج الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات نمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

-النموذج الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات التضخم.

-النموذج الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة.

-النموذج الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات السلع والخدمات.

-النموذج الخامس: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات السلع والخدمات.

نلاحظ أن الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر أكبر من 5% ما يعني أنه لا يمكن رفض فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء. وعليه فإنه لا يوجد ارتباط تسلسلي للأخطاء.

2.5 ثبات التجانس:

يمكن التأكد من ثبات تباين البواقي باستخدام اختبار ARCH الذي يمكن توضيح النتائج كما يلي:

الجدول رقم (06): اختبار ثبات تباين بواقي نموذج تصحيح الخطأ المقيد.

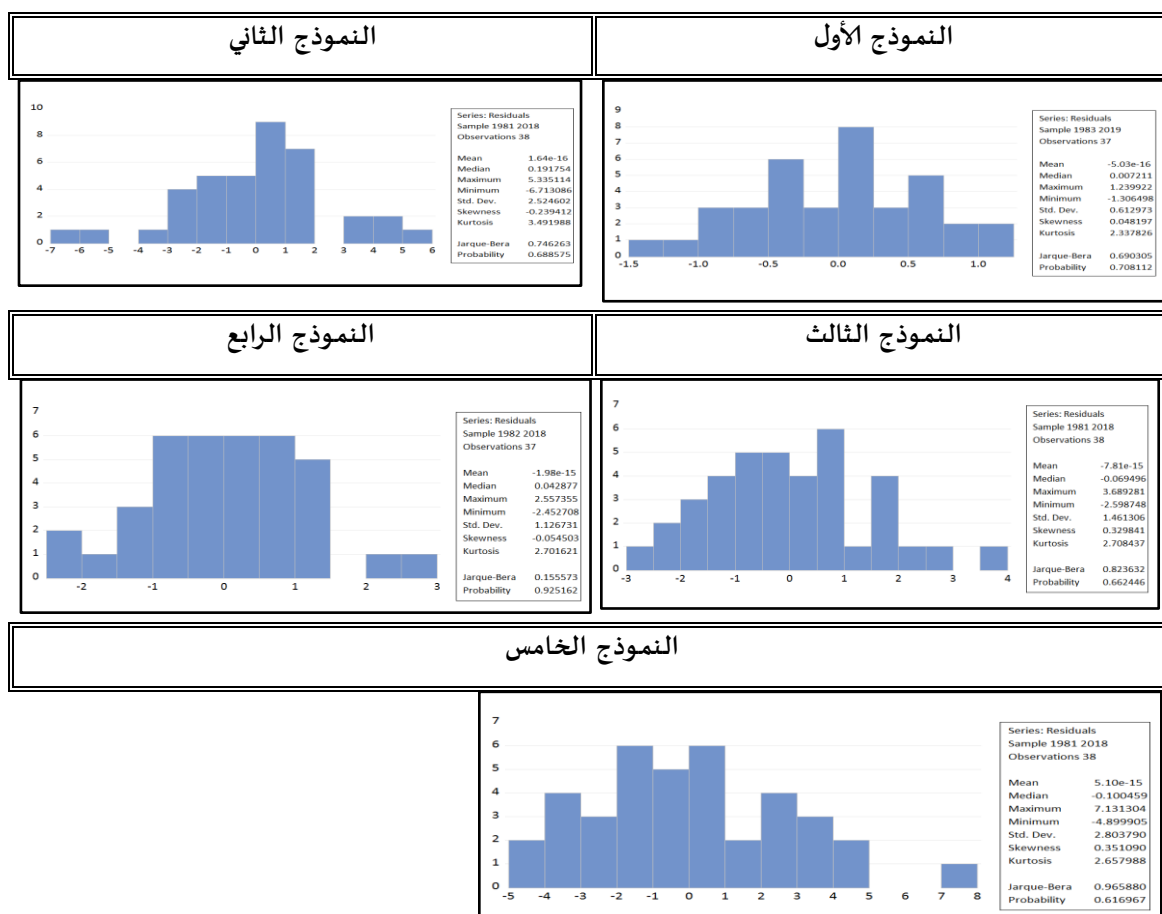
	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث	النموذج الرابع	النموذج الخامس
F-Statistic	0.130558	0.188244	1.228354	0.045037	0.014547
Prob	(0.7201)	(0.6670)	(0.2753)	(0.8332)	(0.9055)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

نلاحظ أن الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر R^2 أكبر من 5% مما يجعلنا نقبل فرضية عدم ثبات التجانس.

3.5 التوزيع الطبيعي للبواقي : يمكن دراسة التوزيع الطبيعي للبواقي باستعمار اختبار Jarque-berra التي يمكن توضيح نتائجه كما يلي:

الشكل 7: اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج تصحيح الخطأ المقيد



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

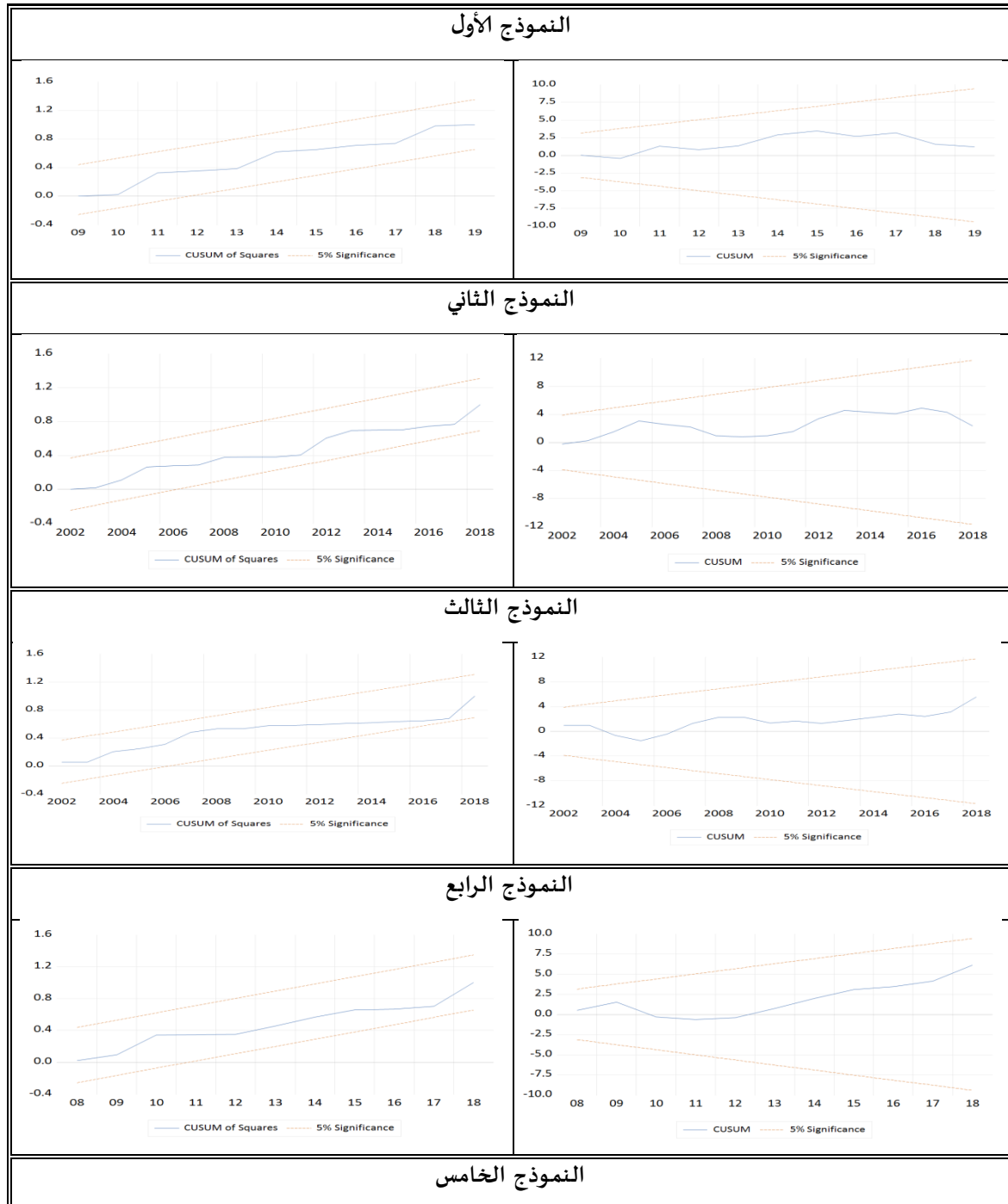
نلاحظ أن القيمة المحسوبة لإحصائية Jarque-Bera أقل من قيمة توزيع (Chi-deux) بدرجات حرية 2،

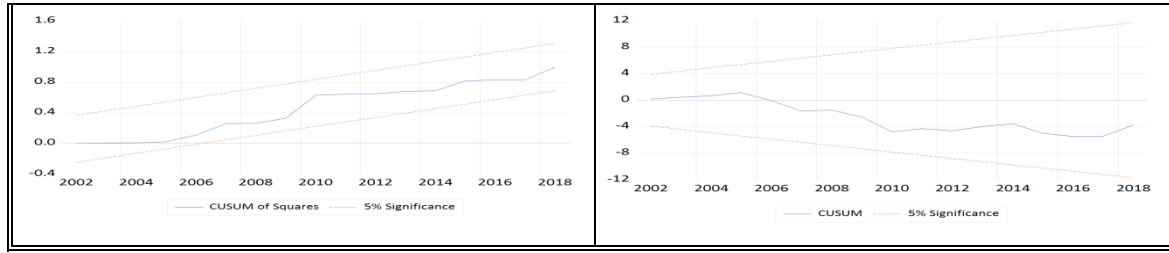
كما أن الاحتمال الموافق لها أكبر من 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية عدم التوزيع الطبيعي للبواقي.

4.5 اختبار استقرارية المعلمات على المدى الطويل: لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي

للبواقي المعاودة CUSUM وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد ومع المعلمات قصيرة الأمد. ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج المدى الطويل المقدر، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%. واتضح من الشكل الموالي أن النموذج يتصف بالثبات والسكون.

الشكل رقم (08): اختبار CUSUM و CUSUM of Squares.





المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج 12 Eviews.

من خلال الأشكال أعلاه نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالنسبة لكل النماذج المدروسة، فهو يعبر وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5%. وكذلك اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares يستقر داخل المنطقة الحرجة. ويتضح كم هذين الاختبارين أن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين نتائج المدى الطويل ونتائج المدى القصير.

II. نتائج الدراسة

من خلال الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر له علاقة طردية مع نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDPp (كتمثيل للنمو الاقتصادي) حيث أن الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة GDPp بنسبة قدرها 2.8825% مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. وهذا يدل على وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر بنسبة قدرها 2.8825%، حيث نلاحظ أن هذا التأثير ضئيل ولا يزال هامشياً، وهذا راجع إلى أن نصيب تدفقات FDI لا تتعدى 2% من تكوين الناتج الداخلي الخام، والنسبة الأكبر من هذه التدفقات تستهدف قطاع المحروقات دون القطاعات الأخرى وهذا ما يحول دون تنويع هيكل الصادرات. كما جاءت هذه النتيجة متوافقة مع صحة الفرضية وعدة دراسات منها دراسة بيري نورة بعنوان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب للفترة 1996-2014 حيث توصلت نتائج هذه الدراسة إلى عدم وجود أي أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على معدل الواردات في تونس خلال الفترة 1996-2014. (بيري، 2015، 2016 صفحة 425).

- وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات التضخم في الجزائر، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بمقدار 1% يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم بمقدار 10.5145% مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. وبالتالي يتضح أن هناك أثر سلبى للاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات التضخم في الجزائر بنسبة قدرها 10.5145%، فمعدل التضخم هو المرآة العاكسة لقدرة البلد المضيف على التحكم في السياسة النقدية بوجه خاص والسياسة الاقتصادية بوجه عام، فالتأثير السلبى للاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات التضخم يرجع بالإيجاب على الاقتصاد الجزائري لأن ارتفاع التضخم يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أرباح المشاريع مما يحد من تدفق مشروعات جديدة وعزوف المستثمر الأجنبي، إذ يعتبر معدل التضخم من المحددات الأساسية لقرار الاستثمار وأحد العناصر الهامة في المناخ الاستثماري حيث أن ارتفاعه يرجع إلى عوامل داخلية عشوائية متعددة، فكلما كان معدل التضخم مرتفعاً أدى بالمستثمر الأجنبي إلى القيام بمشاريع قصيرة الأجل، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي هو عبارة عن انتقال رؤوس الأموال والمهارات التسويقية والتكنولوجية

والتنظيمية سوف يؤدي إلبالتأثير على معدلات التضخم في الجزائر وبالتالي فالعلاقة بين الظاهرتين هي علاقة عكسية وهذا ما توافق مع النظرية الاقتصادية، وينفي صحة الفرضية.

- وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بمقدار 1% يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة بمقدار 7.9727% مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. وبالتالي هناك أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الجزائر بنسبة قدرها -7.9727% وهي ضئيلة ولا ترقى إلى المستوى المطلوب و هذا الذي يرجع بالإيجاب قليلا على الإقتصاد الجزائري إذ تساهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مما يساهم في زيادة الطلب على العمالة وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي الحد من مشكلة البطالة والتي تعتبر ظاهرة منتشرة بشكل رهيب في الدول النامية.

إن هذه الزيادة الوهمية ترجع لعدم توفير فرص للعمل بسبب أن الشركات متعددة الجنسيات تستخدم تكنولوجيا كثيفة رأس المال مما يؤدي إلى خلق فرص قليلة للعمل، إضافة إلى تفضيل هذه الشركات لاستخدام العمالة الأجنبية، رغم أن الجزائر تسعى كغيرها من الدول لحل مشكلة البطالة بخلق فرص عمل جديدة من خلال المشاريع الاستثمارية الجديدة والتطوير في المشاريع القائمة، وتدريب اليد العاملة المحلية على التقنيات التكنولوجية الحديثة التي تستخدمها فروع الشركات المتعددة الجنسيات. وهنا تظهر لنا المساهمة الفعالة للاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل في السوق الجزائرية رغم قلة النسبة وهو ما يؤكد منطوق النظرية الاقتصادية ونفي صحة الفرضية.

كما جاءت هذه النتيجة متوافقة مع دراسة عيسى دراجي والناصر مبرك، بعنوان دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) باستخدام نموذج ARDL. والتي توصلت إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر وبقيّة المتغيرات التفسيرية الأخرى، أي وجود أثر في المدى الطويل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في العموم بنسبة ضعيفة جدا لا ترقى إلى المستوى المطلوب حسب الباحثين (دراجي، وآخرون، 2022 صفحة 170).

- وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وواردات السلع والخدمات IMB في الجزائر، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة نسبة واردات السلع والخدمات إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار 12.3291% مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. وبالتالي هناك أثر إيجابي لهذه الاستثمارات على واردات السلع والخدمات في الجزائر بنسبة قدرها 12.3291%. وهذا التأثير يرجع بالسلب على الإقتصاد الجزائري وهذا راجع إلى كون الإقتصاد الجزائري إقتصاد بارز أي أن الجزائر تستورد كل ما يلزم وما لا يلزم من الخارج مما يؤدي إلى زيادة فاتورة الواردات، إضافة إلى ضعف القاعدة الإنتاجية الوطنية وعدم تشجيع المنتج المحلي أو المستثمر على الاستثمار في المشاريع الإنتاجية بدل الاستخراجية، لذلك شهد ميزان المدفوعات الجزائري أرصدة تراوحت بين الموجبة تارة والسالبة تارة أخرى. كذلك مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة استهلاك السلع الاستهلاكية نتيجة الأجور المتقدمة للعمال في مختلف فروع الشركات الأجنبية. وبالتالي نقبل صحة الفرضية.

- علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي X في الجزائر، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة X بمقدار 15.4696% مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. وبالتالي هناك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على X، فالإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي إذ تعتمد الجزائر في هيكل صادراتها بدرجة كبيرة على

قطاع المحروقات الذي يساهم في زيادة معدل الصادرات، ففي حالة زيادة عدد المستثمرين فإنه يمكن للشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر التوسع في عملياتها الانتاجية بسبب امتلاكها لرؤوس أموال ضخمة وقدرتها على الاقتراض من الأسواق الدولية وبالتالي تستفيد من اقتصاديات الحجم مما يؤدي إلى زيادة التصدير أي حدوث زيادة في صادرات الدولة الجزائرية، بالإضافة إلى أن الشركات المحلية تستفيد من المعلومات التجارية المتاحة لدى شركات الاستثمار الأجنبي المباشر عن المنظمات الصناعية والتجارية الدولية التي تكون الدولة الأم لتلك الشركات أعضاء فيها ويؤدي ذلك أيضا إلى زيادة صادرات، إضافة إلى سعي الجزائر للتحويل من استراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات إلى استراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات لزيادة تدفق هذه الاستثمارات إليها والتي بدورها تزيد من معدلات الصادرات، وبالتالي نقبل صحة الفرضية.

جاءت هذه النتيجة متوافقة مع دراسة Thomsen Stephen سنة 1999 والتي أوضح من خلالها خبرة دول آسيا في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أظهرت نجاحا في التأثير الإيجابي على زيادة صادراتها، الأمر الذي أدى إلى إحداث نمو اقتصادي في تلك الدول، حيث توصل إلى تضاعف صادرات كل من اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين وتايلاند كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث أظهرت الدراسة قوة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات. وبالتالي نقبل صحة الفرضية.

III. خاتمة:

خلاصة يمكن القول أنه في ظل شح الموارد المالية خاصة في الدول النامية، تظهر المزايا التي تحققها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العديد من اقتصاديات هذه الدول، أهمها جلب رؤوس الأموال، نقل التكنولوجيا، تشغيل اليد العاملة، زيادة الناتج الوطني وربما حتى المساهمة في رفع الصادرات؛ وبالتالي تبقى هذه الاستثمارات شيء لا مفر منه لتحقيق الاقلاع الاقتصادي، إذ أضحت صناعات القرار في يرون في هذا النوع من الاستثمارات أهم الوسائل التي تزيد من التدفقات المالية لدولهم، ومصدر لنقل المعرفة والتمويل، ومن بين الدول التي اقتنعت بعدم القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية إلا بمشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر نجد الجزائر حيث بادرت على وضع استراتيجيات وخطط تنموية لجذب مشاريع استثمارية تساعد على التطور والتقدم وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي. فالجزائر دولة ريعية تعتمد بشكل كبير على الموارد النفطية لتمويل خزintها والمشاريع الاستثمارية وهذا يعرض الاقتصاد الجزائري إلى هزات مستمرة. ومن خلال ما سبق يمكن طرح بعض الاقتراحات منها:

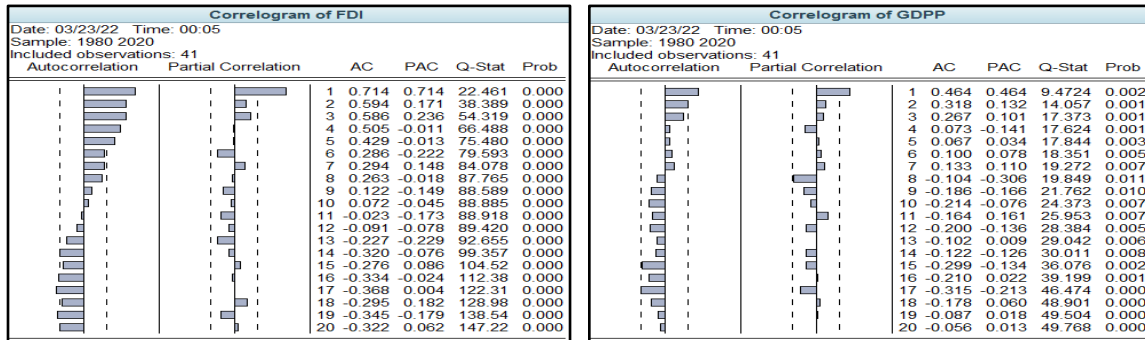
- على الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة الالتزام بتطوير قوانين الاستثمار، وجعلها ذات شفافية واستقرار كما يجب عليها تكثيف الجهود الترويجية لفرص الاستثمار وفق نظرة متكاملة من أجل اقلاع تنموي يضمن ديناميكية اقتصادية أقوى
- بذل المزيد من الجهود لتقوية الحوكمة، والحد من مخاطر الاستثمار في الدول المضيفة والتي تقف وراء تردد المستثمر الأجنبي على الرغم من توفر الفرص الاستثمارية المتاحة في المنطقة
- تنفيذ سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف الى تسريع النمو كون هذه الدول تواجه تحديات تنموية مع استمرار ارتفاع معدلات البطالة وعدم استقرار النمو الاقتصادي، والعمل على التنوع الاقتصادي وتعزيز قاعدة الصادرات والعمل على تعزيز استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي
- خلق قاعدة بيانات تتوفر على فرص الاستثمار لكل قطاع يراد تنميته في الدول العربية بما فيها الجزائر

- العمل على نهج الدول التي حققت نجاحات في مجال الاستثمار الأجنبي والاستفادة منها وتفعيلها على أرض الواقع مثل دول جنوب وشرق آسيا التي عززت صادراتها بالاعتماد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
- عدم ممارسة هوية العيث بالقوانين وتغيير النصوص القانونية والتنظيمية كل فترة قصيرة، لأن المستثمر الأجنبي أهم ما يطلبه هو الاستقرار السياسي والتشريعي
- الاعتماد على النظام الرقعي تجنباً للبيروقراطية، واعتماد نظام الشباك الوحيد لانجاز مشاريع استثمارية بأسرع وأنجع الطرق؛
- ينبغي على وكالات ترويج الإستثمار أن تعزز دورها كمحاور بين الحكومات والمستثمرين الأجانب، وإنشاء وحدات الأزمات وبوابة إلكترونية قصد التواصل مع المستثمرين الأجانب والإجابة على استفساراتهم مع إقامة استراتيجية تسويقية للترويج للفرص الاستثمارية.
- الإحالات والمراجع:

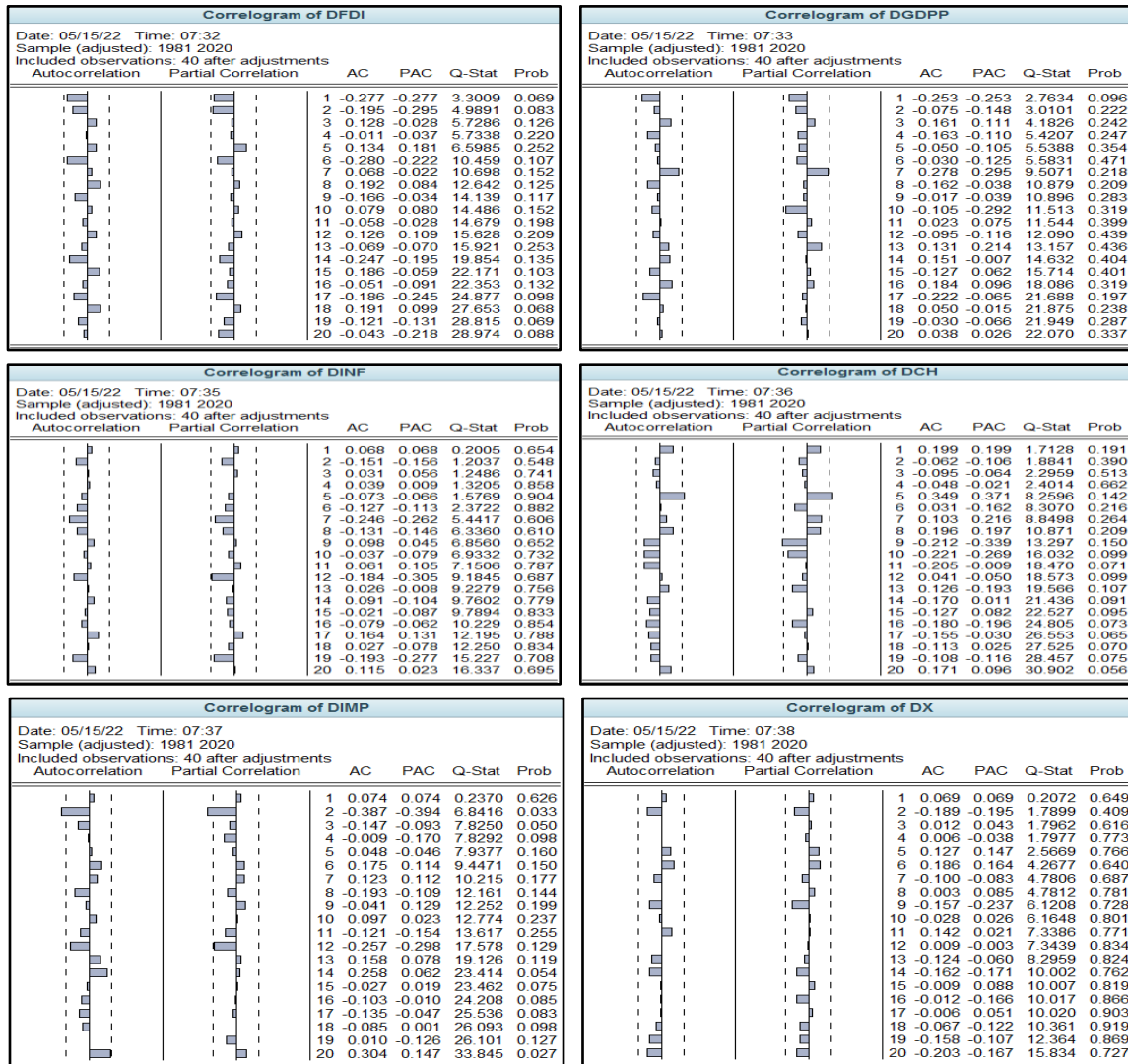
- Mankiw, Gregory. 2007. Principles of Economics. china : 4th Edition, 2007.
- أحمد جابر بدران. 2014. التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة. القاهرة : مركز الدراسات الفقهية و الاقتصادية، 2014.
- أحمد ضيف. 2014/2015. أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012). دالي ابراهيم، الجزائر، الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2014/2015.
- آمال طوير و عبد الجبار مختاري. 2020. أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018. مجلة الإمتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة. 27 ديسمبر، 2020، الصفحات 125-142.
- أمينة مرابط و أسماء بوبكر. 2020. محدثات استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. مجلة دفاتر. جوان، 2020، الصفحات 381-387.
- بوخاتم طلحة، وآخرون. 2021. قياس تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في بعض دول المغرب العربي دراسة قياسية باعتماد Dynamic Panel Analysis. مجلة دراسات اقتصادية. 10، 2021، الصفحات 54-70.
- سعادة راغب الخطيب. 2017. التنمية الاقتصادية. عمان الأردن : دار الاعصار العلمي للنشر و التوزيع، 2017.
- عيسى دراجي و الناصر مبرك. 2022. أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة. 2022، الصفحات 170-195.
- محمد طالبي. أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا. الصفحات 313-332.
- نبيل بهوري. 2019. أهمية الإستثمار في تطوير التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الدول العربية. مجلة دفاتر اقتصادية. 2019، الصفحات 405-417.
- نسرين برجى. 2012. الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في تنمية و تطوير قطاع المحروقات بالجزائر. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. 2012، الصفحات 61-82.
- نورة بيري. 2015-2016. محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية - دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب للفترة 1996-2014. أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية -تخصص تنمية اقتصادية-. أم البواقي : كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2015-2016.

الملاحق:

الملحق 1: يبين Correlogram للسلاسل المدروسة عند المستوى



الملحق 2: يبين Correlogram للسلاسل المدروسة عند الفرق الأول.



الملحق 3: اختبار التكامل المشترك وفق Johannsen لمتغيرات الدراسة في الجزائر.

Johansen Cointegration Test				
Date: 03/22/22 Time: 23:47				
Sample (adjusted): 1982 2020				
Included observations: 39 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: GDP FDI INF CH X IMP				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.643481	101.6237	95.75366	0.0185
At most 1	0.436225	61.40042	69.81889	0.1949
At most 2	0.342345	39.04953	47.85613	0.2583
At most 3	0.248032	22.70562	29.79707	0.2608
At most 4	0.197532	11.58821	15.49471	0.1778
At most 5	0.074175	3.005746	3.841465	0.0830
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.643481	40.22330	40.07757	0.0481
At most 1	0.436225	22.35089	33.87687	0.5805
At most 2	0.342345	16.34391	27.58434	0.6364
At most 3	0.248032	11.11741	21.13162	0.6356
At most 4	0.197532	8.582460	14.26460	0.3225
At most 5	0.074175	3.005746	3.841465	0.0830
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

الملحق 4: نماذج الأثر التناموي للاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام طريقة DOLS في الجزائر.

Dependent Variable: GDP				
Method: Dynamic Least Squares (DOLS)				
Date: 03/22/22 Time: 23:57				
Sample (adjusted): 1983 2019				
Included observations: 37 after adjustments				
Cointegrating equation deterministics: C				
Automatic leads and lags specification (lead=1 and lag=2 based on AIC criterion, max=2)				
Long-run variance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	2.882568	0.799776	-3.604219	0.0041
INF	0.221518	0.041896	-5.287348	0.0003
CH	0.294218	0.051002	5.788747	0.0001
X	0.231650	0.051100	4.533217	0.0009
IMP	0.234229	0.076048	3.080010	0.0105
C	-13.93994	3.215542	-4.335177	0.0012
R-squared	0.934524	Mean dependent var	0.641446	
Adjusted R-squared	0.785715	S.D. dependent var	2.395526	
S.E. of regression	1.108910	Sum squared resid	13.52650	
Long-run variance	0.441428			

Dependent Variable: INF				
Method: Dynamic Least Squares (DOLS)				
Date: 03/23/22 Time: 00:13				
Sample (adjusted): 1981 2018				
Included observations: 38 after adjustments				
Cointegrating equation deterministics: C				
Automatic leads and lags specification (lead=2 and lag=0 based on AIC criterion, max=2)				
Long-run variance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	10.51456	2.489616	-4.223365	0.0006
GDP	-4.145628	0.802858	-5.163590	0.0001
CH	1.292170	0.225228	5.737175	0.0000
X	0.934113	0.188031	5.021272	0.0001
IMP	0.845455	0.344459	2.454441	0.0252
C	-55.40229	14.27845	-3.880132	0.0012
R-squared	0.909147	Mean dependent var	9.028957	
Adjusted R-squared	0.802260	S.D. dependent var	8.375720	
S.E. of regression	3.724512	Sum squared resid	235.8238	
Long-run variance	16.30116			

Dependent Variable: CH				
Method: Dynamic Least Squares (DOLS)				
Date: 03/23/22 Time: 00:22				
Sample (adjusted): 1981 2018				
Included observations: 38 after adjustments				
Cointegrating equation deterministics: C				
Automatic leads and lags specification (lead=2 and lag=0 based on SIC criterion, max=2)				
Long-run variance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	-7.972750	1.765821	4.515038	0.0003
GDP	2.438225	0.444636	5.483649	0.0000
INF	0.697989	0.104899	6.653907	0.0000
X	-0.604614	0.119306	-5.067739	0.0001
IMP	-0.772575	0.139295	-5.546339	0.0000
C	43.67864	4.599608	9.496165	0.0000
R-squared	0.961049	Mean dependent var	17.68574	
Adjusted R-squared	0.915224	S.D. dependent var	7.404232	
S.E. of regression	2.155845	Sum squared resid	79.01036	
Long-run variance	5.181199			

Dependent Variable: IMP				
Method: Dynamic Least Squares (DOLS)				
Date: 03/23/22 Time: 00:40				
Sample (adjusted): 1982 2018				
Included observations: 37 after adjustments				
Cointegrating equation deterministics: C				
Automatic leads and lags specification (lead=2 and lag=1 based on AIC criterion, max=2)				
Long-run variance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	12.32915	2.633262	4.682083	0.0007
GDP	2.585418	1.193926	2.165475	0.0532
INF	0.760264	0.275132	2.763275	0.0184
CH	-1.034742	0.206779	-5.004099	0.0004
X	-0.753667	0.163834	-4.600188	0.0008
C	51.18190	4.261877	12.00924	0.0000
R-squared	0.935504	Mean dependent var	26.58891	
Adjusted R-squared	0.788921	S.D. dependent var	4.436623	
S.E. of regression	2.038334	Sum squared resid	45.70284	
Long-run variance	4.378039			

Dependent Variable: X				
Method: Dynamic Least Squares (DOLS)				
Date: 03/23/22 Time: 00:29				
Sample (adjusted): 1981 2018				
Included observations: 38 after adjustments				
Cointegrating equation deterministics: C				
Automatic leads and lags specification (lead=2 and lag=0 based on SIC criterion, max=2)				
Long-run variance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	15.46966	1.957764	7.901698	0.0000
GDP	3.926520	0.862953	4.550095	0.0003
INF	1.124967	0.212685	5.289367	0.0001
CH	-1.266068	0.230682	-5.488367	0.0000
IMP	-0.994467	0.304414	-3.266821	0.0045
C	56.45225	10.58152	5.334983	0.0001
R-squared	0.912263	Mean dependent var	30.34634	
Adjusted R-squared	0.809043	S.D. dependent var	9.465729	
S.E. of regression	4.136393	Sum squared resid	290.8658	
Long-run variance	12.20959			